A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/8/6
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 10 ديسمبر 2012

# اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

## الدورة الثامنة

**جنيف، 19 و20 ديسمبر 2012**

## المنهجية المتبعة في إعداد تقرير المملكة المتحدة السنوي بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية - أفضل الممارسات في المملكة المتحدة

*من إعداد جيني فوغن ولي ديكن، المملكة المتحدة، فريق إعداد التقرير بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية، مديرية إنفاذ حق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية، مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية**[*]

1. تقدم هذه الوثيقة التي ستُعرض في الدورة الثامنة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ لمحة عن استراتيجية إعداد تقرير المملكة المتحدة السنوي بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية، ولا سيما المنهجية المتبعة لدراسة تهديد التقليد والقرصنة للشركات والأفراد والمجتمع (الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية) ومبادرات مكافحة ذلك التهديد.

## مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية

2. إن مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية[1] (UK IPO) هو الوكالة التي تتولى تسجيل حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالبراءات والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية ومنحها. ويضطلع المكتب أيضا بدور ريادي في مجال وضع سياسات الملكية الفكرية – بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية – وإطارها القانوني، ويدير مستودعا مركزيا للمعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية في المملكة المتحدة. وفي سنة 2003، أفادت الدراسة بشأن الابتكار في المملكة المتحدة أن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية في تزايد – مما يشكل تهديدا خطيرا للشركات والحكومة البريطانية– وكُلّف مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية بوضع الاستراتيجية الأولى للمملكة المتحدة بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية[2] من أجل تحديد سبل مواجهة ذلك التهديد المتنامي. ونُشرت الاستراتيجية في سنة 2004 وأكدت على ضرورة القيام بما يلي:

---

[*] إن الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء الكاتبين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] http://www.ipo.gov.uk

[2] http://www.ipo.gov.uk/ipcrimestrategy.pdf

- تنسيق الأنشطة داخل المملكة المتحدة؛
- وتقاسم المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية؛
- وإذكاء الوعي بالجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية.

3. وأنشئ بعد ذلك فريق المملكة المتحدة المعني بالجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية في سنة 2004 ويجمع ممثلين عن الحكومة ووكالات الإنفاذ والقطاع الصناعي (أصحاب حقوق الملكية الفكرية) للمضي قدما باستراتيجية الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية وبمحاورها الثلاثة. واستُعرضت هذه الاستراتيجية وأُطلقت استراتيجية خماسية محدّثة 2011– 2015[3] في أغسطس 2011. وتبيّن الاستراتيجية ضرورة الإنفاذ القائم على المعلومات، والعمل المنسق، وتقاسم أفضل الممارسات، والحاجة إلى إطار قانوني فعال.

## فريق المملكة المتحدة المعني بالجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية

4. يتولى فريق المملكة المتحدة المعني بالجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية[4] (الفريق) مهمة تنفيذ استراتيجية البلد بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية ويعمل على محاور أساسية ثلاثة، ألا وهي تنسيق جهود إيجاد حل استراتيجي لمواجهة التقليد والقرصنة (الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية)، وتقاسم أفضل الممارسات وإذكاء الوعي بالجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية، وقياس مستوى هذه الجرائم بشكل دقيق عبر إعداد تقريره السنوي بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية.

5. ولا يزال مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية يضطلع بدور الأمانة، ويترأس الفريقَ منذ 2007 السيد جيل يورك، نائب المفتش العام لشرطة ساسكس والمسؤول عن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية في جمعية رؤساء الشرطة (ACPO) – وهي رابطة ممثلي كبار رجال الشرطة في المملكة المتحدة، الذي يضطلع بدور ريادي في مكافحة الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية.

6. ويتناول الفريق موضوعات متنوعة تغطي العديد من القطاعات العامة والخاصة. وبالإضافة إلى ضمان عمل ممثلي القطاع الصناعي (أصحاب حقوق الملكية الفكرية) ووكالات الإنفاذ والحكومة يدا في يد، يتيح الفريق أرضية مشتركة لمناقشة المصالح والمشاغل المتضاربة في بعض الأحيان. ويتيح هذا الفريق نهجا حقيقيا للشراكة يُعتبر نموذجا لأفضل الممارسات. والتقرير بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية مثال على طريقة تعاون أعضاء الفريق فيما بينهم لنشر تقرير سنوي يغطي جميع قطاعاتهم وذلك بغية تلخيص التهديد الذي تشكله هذه الجرائم والأنشطة المنفذة لمواجهتها على مدى السنة الماضية سعيا إلى التأثير في وكالات الإنفاذ وحكومة المملكة المتحدة.

## تقرير المملكة المتحدة السنوي بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية

7. يقدم تقرير المملكة المتحدة بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية (التقرير)، الذي ينشر كل سنة منذ 2004، بيانات واقعية متسقة حول الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال داخل المملكة المتحدة، ويُنشر على الموقع الإلكتروني لمكتب الملكية الفكرية ويتيح الموقع أيضا جميع ما نشر من قبلُ من تقارير المملكة المتحدة بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية[5]، مما يسمح بالمقارنة بين السنوات. وبيّن التقرير الأول أدوار المكلفين بمواجهة الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية ومسؤولياتهم وقدم تقييما محدودا لما أنجزوه حتى ذلك الوقت من أنشطة. وعقب نشر التقارير اللاحقة، زادت مشاركة جهات خارج الفريق المعني بالجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية وإسهامها في التقرير. ونتيجة لذلك، تمّت دراسة تفاصيل أكثر حول نوع التهديدات التي تطرحها

[3] http://www.ipo.gov.uk/ipcrimestrategy2011.pdf
[4] http://www.ipo.gov.uk/ipenforce-group.htm
[5] http://www.ipo.gov.uk/ipenforce-report.htm

هذه الجرائم وما لذلك من آثار على الأفراد من أصحاب الحقوق والشركات والمجتمع، والتدابير التي يجري اتخاذها لمواجهة تلك الجرائم.

8. وفي سنة 2007، حمل التقرير شارة الفريق المعني بالجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية وليس شارة مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية. وهذا دليل على تنامي التزام الفريق ومسؤوليته فيما يخص إعداد هذا التقييم السنوي لتلك الجرائم. وكان تمهيد التقرير من إعداد رئيس الفريق السيد جيل يورك، نائب المفتش العام لشرطة ساسكس، وكاتب الدولة المكلف بالملكية الفكرية.

9. ونُشر التقرير الحالي 2011–2012[6] في 16 يوليو 2012 ويغطي الفترة من 1 أبريل 2011 إلى 31 مارس 2012. وازدادت شهرة التقرير ويستشهد به، في العادة، في الحملات والتظاهرات الإعلامية من قبيل:

- السلسلة التلفزيونية "المنتجات المقلّدة في بريطانيا (Fake Britain)" التي تذكي الوعي بأخطار المنتجات المقلدة والمنتجات المقرصنة وكيف يمكن للمستهلكين حماية أنفسهم؛
- وحملة "المنتجات المقلّدة تموّل الجريمة (Fakes Fund Crimes)" التي قامت بها جمعية "المبلغون عن الجرائم (Crimestoppers)" والتي تبيّن أخطار الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية على المستهلكين وكيف يمكنهم إبلاغ سلطات إنفاذ القانون بهذه الجرائم؛
- والحملة الوطنية "أسبوع المستهلك" التي تهدف إلى توعية المستهلكين بكيفية الشراء على الإنترنت بشكل آمن؛
- والحملة التي قامت بها سلطات الجمارك البريطانية للتعريف بعملها والتوعية بالأضرار المحتملة للمنتجات المقلدة والمقرصنة على المستهلكين؛
- والحملة التي قامت بها "جمعية السلامة الكهربائية" لإبراز أخطار اقتناء الأجهزة الكهربائية المقلدة.

10. ونُزّل تقرير الفترة 2011–2012 [7] في غضون الأسبوعين الأولين بعد نشره على الموقع الإلكتروني لمكتب الملكية الفكرية 676 1 مرة. وبلغ عدد قراء خبر نشر التقرير على موقع تويتر 138 51 قارئ.

## الجمهور المستهدف

11. تختلف فئات الجمهور الذي يستهدفها التقرير وتختلف أيضا استخداماته. ويشمل الجمهور المستهدف وكالات إنفاذ القانون، والوزارات الحكومية، والقطاع الصناعي، وأصحاب حقوق الملكية الفكرية من جميع القطاعات، ووسائل الإعلام، والمستهلكين. وعليه، فالتقرير يرمي إلى تقديم صورة واقعية عن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية في المملكة المتحدة في السنة المالية الماضية. وجميع المعلومات والبيانات مقدمة مع مصادرها من أجل إجراء مزيد من البحث والتحليل. وتشكل تلك المعلومات والبيانات أساسا للعمل المقبل للفريق وللتقييمات والاستراتيجيات الوطنية.

## هيكل التقرير وشكله

12. تتبع تقارير المملكة المتحدة بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية من سنة إلى أخرى الهيكل العام ذاته بغية تكوين صورة موحدة عنه في المملكة المتحدة. وتتضمن التقارير دائما مستجدات حول الأنشطة والطرق التي يستخدمها المجرمون

[6] http://www.ipo.gov.uk/ipcreport11.pdf
[7] http://www.ipo.gov.uk/ipcreport11.pdf

لإيصال منتجاتهم المضرّة إلى المستهلكين. ولم تُدخل على التقرير الحالي سوى تغييرات طفيفة لتجسيد البيئة المتغيرة، ومن بين تلك التغييرات إضافة فصل فرعي جديد تحت عنوان "الأنشطة على مستوى الاتحاد الأوروبي وعلى المستوى الدولي" والذي يقدم لمحة عن أبرز الأنشطة المنفّذة. ويركز دائما الفصل الفرعي المعنون "الابتكار والمبادرات الجديدة" تركيزا شديدا على الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية على الإنترنت. والفصول والفصول الفرعية الواردة في التقرير الحالي هي كما يلي:

- الفصل الأول: تعريف الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية، ونطاق هذه الجرائم ومداها، وأخطار المنتجات المقلدة، والصلة بالجريمة المنظمة؛
- الفصل الثاني: الرد المنسّق، والابتكار والمبادرات الجديدة، والأنشطة على مستوى الاتحاد الأوروبي وعلى المستوى الدولي، وإذكاء الوعي والتدريب، والأحكام القضائية وعمليات الحجز؛
- الفصل الثالث: نتائج الدراسة الاستقصائية السنوية التي تعدها سلطات المملكة المتحدة المعنية بالإنفاذ داخل البلد، وأنواع المنتجات المقلدة والمقرصنة التي خضعت للتحقيق، وأماكن تلك التحقيقات، والعمل المنسّق، ومستويات الإنفاذ، والموارد والتدريب، والصلة بالجرائم الأخرى.

## منهجية تقييم نطاق الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية ومداها

13. يجري الاضطلاع بالكثير من العمل عبر العالم لتقييم نطاق الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية ومداها.

14. وورد في الملخص التنفيذي لتقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الوقع الاقتصادي للتقليد والقرصنة الصادر في سنة 2007 ما يلي:

*"تظل الدرجة الإجمالية لتقليد المنتجات وقرصنتها مجهولة، ويبدو أنه لا توجد أية منهجيات يمكن استخدامها لإجراء تقييم إجمالي مقبول. وتظهر صعوبات في هذا الشأن بسبب الطبيعة الخفية للكثير من أنشطة التقليد والقرصنة، ونقص كبير في البيانات، والصعوبة في الكشف عن المنتجات المقلدة والمقرصنة. وعليه، فقد ركز التحليل على التجارة الدولية لأن المعلومات التي تقدمها سلطات الجمارك أكثر وفرة."* [8]

15. وفي مايو 2001، نشر البرفسور إيان هارغريفز دراسته المستقلة بشأن الملكية الفكرية والنمو في المملكة المتحدة التي ردّت عليها الحكومية البريطانية في أغسطس 2001. وأفادت تلك الدراسة ما يلي:

*"لن تنجح حقوق الملكية الفكرية في أداء دورها الاقتصادي الأساسي المتمثل في حفز الابتكار إن كانت تلك الحقوق مجهولة...(وثمة) أسباب وجيهة لدعم الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية". "وعلى الحكومة (البريطانية) إتباع نهج متكامل قائم على الإنفاذ والتوعية وقائم، بشكل أساسي، على تدابير ترمي إلى تعزيز الأسواق المشروعة وتنميتها..." "وما من شك في أنه يجري ارتكاب عدد هائل من أعمال القرصنة، ولكن المثير للعجب هو قلة البيانات الموثوق بها في هذا المجال". ولم تتمكن (الدراسة) من إيجاد دراسة استقصائية بريطانية واحدة يمكن الاعتماد عليها من الناحية الإحصائية"* [9].

16. وأكدت الدراسة مرارا قلة الأدلة الجيدة الضرورية لإنفاذ القوانين تنفيذا فعالا ومتناسبا. وعليه، ينبغي لحكومة المملكة المتحدة العمل مع القطاع الصناعي من أجل دعم جهود مواجهة الجريمة المنظمة وتحسين توافر أدلة عالية الجودة.

---

[8] *الوقع الاقتصادي للتقليد والقرصنة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي*، 2007.

[9] Digital Opportunity: A Review of IP and Growth دراسة من إعداد البرفسور إيان هارغريفز، مايو 2011.

17. وفي المملكة المتحدة، أقام الفريق المعني بالمسائل المتعلقة بالاقتصاد والبحث والأدلة التابع لمكتب الملكية الفكرية مناقشات مع طائفة من أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين (بما في ذلك مرصد مكتب التنسيق في السوق الداخلية) بشأن أفضل السبل لقياس وقع التعدي على حقوق الملكية الفكرية وتزويد مكتب الملكية الفكرية بما يحتاجه من بيانات لوضع سياسة للإنفاذ. وسيجري العمل إلى جبهتين تتعلق الأولى بكيفية قياس التعدي والثانية بتكاليف الإنفاذ.

18. وطلب مكتب الملكية الفكرية إجراء تقييم للطرق الحالية المستخدمة لتقييم مستويات التعدي على حقوق الملكية الفكرية وما يلحقه من أضرار وإيجاد طرق أخرى ممكنة– ومن المنتظر أن تكون النتائج جاهزة في سنة 2013. وسيغطي هذا العمل التعدي على حقوق الملكية الفكرية في المحيطين المادي والرقمي، وطرق الإنفاذ الجنائية والمدنية، وقضايا المستهلكين والشركات من أجل تكوين صورة عامة عن الموضوع.

## المنهجية المتبعة في تقرير المملكة المتحدة بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية

19. أفاد تقرير المملكة المتحدة السنوي الحالي بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية للفترة 2011–2012 (التقرير)[10] أنه لا يوجد لحد الآن أي وسيلة لقياس مدى الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية. وفي الوقت ذاته، يبرز التقرير أن أهم مصادر البيانات والدراسات الإفرادية والعمليات والمبادرات في مجال الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية في المحيطين المادي والرقمي هي القطاع الصناعي (أصحاب حقوق الملكية الفكرية)، والدراسة الاستقصائية السنوية لوكالة المملكة المتحدة المعنية بالإنفاذ داخل البلد (السلطات المعنية بالمعايير التجارية) وإحصاءات الحجز المتاحة عبر مركز المعلومات التابع لمكتب الملكية الفكرية.

20. ومن المهم بمكان التعاون مع أعضاء فريق المملكة المتحدة المعني بالجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية ومع غيره من أجل جمع الأدلة بمنهجية متفق عليها وموثوق فيها وفعالة من حيث التكلفة يمكنها إتاحة صورة دقيقة عن نطاق الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية ومداها ووقعها. وبالتالي، استمرت مشاركة أصحاب المصلحة في إعداد التقرير في المراحل المختلفة ومنها:

- مرحلة جمع المعلومات
- ومرحلة التحليل
- ومرحلة العرض

21. وفي إطار عملية التحليل، جُمعت البيانات والمعلومات من عدد من المصادر لتقديم صورة أكبر عن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية في المملكة المتحدة. وجُمعت البيانات بطرق كمية ونوعية مع ذكر مصادرها. ويُجرى مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية تدقيقا للبيانات عبر فحص البيانات المجمّعة وإجراءات التحليل وعبر إعطاء آرائه. وينبغي أن تتوافر في البيانات المجمعة شروط الصلاحية والمصداقية والموثوقية والقابلية للتحويل.

22. وشملت الطرق الكمية المستخدمة جمع البيانات المتعلقة بعمليات الحجز، وتدابير الإنفاذ، ونتائج الإجراءات القضائية في كل من المؤسسات الداخلية والخارجية، وإحصاءات القطاع الصناعي وأصحاب حقوق الملكية الفكرية لتقييم مدى مشكلة التقليد والقرصنة. وتشكل بيانات عمليات الحجز المحصل عليها مباشرة من المستودع المركزي للمعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية التابع لمكتب الملكية الفكرية أساس تقييم نطاق الجرائم المسجلة المتعلقة بالملكية الفكرية ومداها. وتقدَّم التقارير والدراسات في مجال الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية، التي تأتّت من مصادر أخرى وطنية ودولية ونُشرت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بتفصيل باعتبارها تصورات إضافية حول تلك الجرائم. ويجرى التحقيق في مصادر أخرى للأدلة منها مثلا حجم الأموال المُصادرة بموجب قانون المملكة المتحدة بشأن عائدات الجريمة لسنة 2006 الذي سيساعد مستقبلا على تكوين صورة واضحة عن حجم النشاط ومداه في البلد.

[10] http://www.ipo.gov.uk/ipcreport11.pdf

23. وأما الطرق النوعية المستخدمة فتشمل النصوص السردية، والدراسات الإفرادية بشأن التحقيقات والمبادرات/المشروعات، والاستمارات. ونجح الفصل الثالث من التقرير في تقييم الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية في المملكة المتحدة من وجهة نظر الوكالة الرائدة في إنفاذ القوانين في البلد. وسمحت "الدراسة الاستقصائية السنوية للسلطات المعنية بالمعايير التجارية" التي أعدها مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية بإجراء تحليل كل سنة منذ إصدار تقرير المملكة المتحدة بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية للفترة 2008–2009 إلى غاية الآن، وذلك بإتاحة مؤشرات لا تتعلق فقط بمدى تلك الجرائم، ولا سيما نوع المنتجات المقلدة ومكانها، والصلة بالأنواع الأخرى من الجرائم، بل وتتعلق أيضا بالمصادر المتاحة، وجهود التعاون والتدريب المسخرة لمواجهة المشكلة. ويفصل التقرير الحالي استنتاجات مائة سلطة مختلفة تشمل اثنتي عشرة منطقة، أي الرد على الاستبيانات بنسبة فاقت 60 بالمائة. وتزداد باستمرار الردود على تلك الاستبيانات السنوية، مما يعطي صورة عن نشاط الإنفاذ للمساعدة على اتخاذ قرارات السياسة العامة التي تستند إلى الأدلة.

24. وحُلّلت جميع المعلومات والبيانات الواردة في التقرير وجرى البحث عن جميع البيانات المتعلقة بالتقييم سواء عبر الطرق الكمية أو النوعية. فقد سلّط التقرير الحالي مثلا الضوء على مبادرة "Brand-i"[11] التي أطلقت في سنة 2011 من طرف عضو في الوكالة المعنية بالإنفاذ داخل المملكة المتحدة ومستهلك مهنته الصحافة. وكان هدف المبادرة مساعدة المستهلكين على إيجاد طائفة واسعة من الوكلاء على الإنترنت الذين يبيعون المنتجات الحاملة لعلاماتهم المفضلة، وذلك بغية بناء ثقة أكبر في التسوق الإلكتروني، وفي ذات الوقت، توعية المستهلكين عبر الصفحات المخصصة للنصائح حول كيفية كشفهم عن المتاجر الإلكترونية التي تمارس الغش، والمطالبة باسترداد المال، والإبلاغ عن المواقع الإلكترونية المشبوه فيها دون الكشف عن هويتهم. واستُخدمت كل من الطرق الكمية والنوعية لتقييم فعالية هذه المبادرة الجديدة. وورد من المستهلكين 200 1 بلاغ بشأن مواقع إلكترونية تمارس التقليد والغش وبشأن 265 علامة. وتعلق معظم تلك البلاغات بالمنتجات المقتناة عن خطأ. وأبلغ المستهلكون عما زاروه من مواقع إلكترونية وما اقتنوه من منتجات وصرفوه من أموال وقدموا تعليقات عن تجاربهم.

## الاستعراض والترخيص

25. يقدَّم التقرير أثناء عملية الصياغة إلى الفريق المعني بالجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية الذي يوافق عليه. وتخضع جميع الإسهامات الفردية لعملية ترخيص قبل النشر. ويُستعرض التقرير قبل نشره من طرف الفريق المعني بالمسائل المتعلقة بالاقتصاد والبحث والأدلة التابع لمكتب الملكية الفكرية، والذي يضم إحصائيين واقتصاديين، ومن طرف الإدارة الحكومية للخدمات القانونية.

## تقرير المملكة المتحدة بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية 2012–2013

26. سيغطي تقرير المملكة المتحدة السنوي المقبل بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية الفترة من 1 أبريل 2012 إلى 31 مارس 2013. وقد وصل التقرير حاليا إلى مرحلة جمع البيانات وسيمر عبر المراحل نفسها التي مرت بها التقارير السابقة. وستُستخدم المنهجيات نفسها للحصول على أدلة على الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية تتوافر فيها المتانة والمصداقية والموثوقية.

27. ولأغراض الاتساق، سيتبع التقرير نفس الهيكل والتصميم والشكل. بيد أن إسهام مكتب المملكة المتحدة للملكية الفكرية سيكون أكبر لتشجيع عدد أكبر من أصحاب المصلحة على المشاركة في التقرير مع الحرص، في ذات الوقت، على إعداد تقرير واقعي. وسيضمن ذلك الإسهام الأكبر أن تكون جميع الصناعات والقطاعات ووكالات الإنفاذ على علم بوجود فريق المملكة المتحدة المعني بالجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية وبمشروعاته، وبأن تشارك فيه أيضا.

[11] www.brand-i.org/

## ملخص

28. باختصار، من الصعب تحديد قياس دقيق لنطاق الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية ومداها. وما من طريقة لإجراء تقييم دقيق لمدى التعدي على حقوق الملكية الفكرية في المملكة المتحدة ووقعه وأضراره، ولكن ما قامت به المملكة المتحدة هو إنشاء هيكل وشبكة دائمين يسمحان بإجراء قياس كمي ونوعي بما يمكّن البلد من تكوين نظرة مستنيرة عن المشاكل والقضايا المطروحة. ويساهم التقرير بشأن الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية بدوره في إنشاء قاعدة أدلة أكبر. ويشجع هذا الهيكل أيضا على مساهمة عدد أكبر من أصحاب المصلحة بما يسمح لهم بالتعبير عن آرائهم. وسيتطور النظام ليصبح سلسلة من اللبنات التي ستتيح إمكانية إجراء تقييم موثوق به لمدى الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية ووقعها وأضرارها.

[نهاية الوثيقة]